نشاط المتابعات العلمية

موسم 2017/2016

ملخص الحلقات

الحلقة الأولى 2016/11/1

معهد التخطيط القومي

عرض تقريري : البنك الدولي ، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التقرير الأول
التفاوتات والانتفاضات والصراع فى العالم العربي – 2015

تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي . ويناقش الجزء الأول من التقرير آفاق الاقتصاد الكلي عالمياً وإقليمياً في المدى القصير ، حيث يعرض التوقعات في المدى القصير، ويسلط الضوء على التحديات وأجواء عدم اليقين الناجمة عن تزايد الصراع فى المنطقة .

ويركز الجزء الثاني من التقرير على الموضوعات المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء المشترك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حيث يركز هذا الجزء من التقرير على موضوع التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العربي . كما يشتمل الجزء الثالث على مذكرات خاصة بكل بلد .

وقد أشار المتحدث الرئيسي في هذا اللقاء الاستاذ الدكتور / عثمان محمد عثمان على أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثل لغزاً حيث أن نسبة الفقراء المنخفضة بالفعل كانت آخذةً في التراجع في جميع البلدان وأن مؤشرات التنمية عجزت عن رصد انفجار الغضب الشعبي أو التنبؤ به خلال ربيع عام 2011، إلى جانب أنه تم الاستشهاد بالتفاوت في الدخل فى مصر على أنه أحد العوامل وراء اندلاع ثورة 25 يناير المصرية . واللغز هنا هو أن تلك التفاوتات كانت منخفضة ومتراجعة ، حيث تؤكد الدراسات الانخفاض النسبي في مستويات التفاوت في الإنفاق كما تراجع التفاوت في الإنفاق في مصر والأردن وتونس وزاد في سوريا وجيبوتي واليمن ، لكن مؤشر جيني ظل معتدلا في المنطقة ككل عند 0.385 في المتوسط ، كما أنه لا توجد علاقة بين التفاوت في الإنفاق وبين متوسط نصيب الفرد من الدخل .

التقرير الثاني
العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التطرف العنيف – 2016

وفق ما ورد بالتقرير ، من المتوقع أن يتباطأ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.3% خلال هذا العام ، متراجعا نصف نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي . كما يتوقع التقرير أن يتحسن النمو الاقتصادي للمنطقة بشكل طفيف خلال العامين المقبلين ليبلغ 3.1% و 3.5% على التوالي ، وذلك مع قيام الحكومات في كل بلدان المنطقة بإصلاحات لتنويع اقتصاداتها بعيدا عن النفط . وتشمل هذه التدابير إلغاء دعم الطاقة ، والحد من التوظيف في القطاع العام وخفض فاتورة الأجور ، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة ، وتنويع إيرادات الموازنة بعيدا عن النفط .

فريق العمل نشاط المتابعات العلمية : أ.د. عزيزة عبد الرزاق ، د. أحمد عبد العزيز البقلي ، م. محمد فتحي عفيفي ، أ. محمد حسنين

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225.
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg

ويرى التقرير أن الأداء المحبط لاقتصاد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وربما الاقتصاد العالمي ، يرجع جزئيا إلى زيادة الهجمات الإرهابية وانتشار التطرف العنيف . وبدراسة قاعدة بيانات للأجانب الذين ينضمون إلى داعش ، يرى التقرير أن العوامل الأكثر قوة المرتبطة بانضمام الأجانب إلى داعش ترتبط بنقص الاحتواء الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الإقامة . ولذلك فإن تعزيز مستوى الاحتواء ، قد لا يخفض مستوى التطرف العنيف فحسب بل قد يحسّن أيضا الأداء الاقتصادي لبلدان المنطقة .

هنا كانت أهمية السؤال الذي طُرح وهو : **التنمية الاحتوائية ... هل تمنع الإرهاب ؟** حيث عرض المتحدث أن مجندو داعش يأتون من جميع قارات العالم . وتُعد المملكة العربية السعودية وتونس والمغرب وتركيا ومصر أكبر خمسة بلدان مصدرة للمجندين في صفوف داعش ، كما أفاد 69% من المجندين بأنهم حاصلون على التعليم الثانوي على الأقل . ولا تتجاوز نسبة من تركوا التعليم قبل المرحلة الثانوية 15% ، كما تقل نسبة الأميين عن 2% . إذاً ، الفقر ليس دافعاً لتحول التشدد إلى تطرف عنيف لكن بالنظر إلى مقاييس الشمول الاقتصادي inclusiveness هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة في بلد ما وتصدير مجندين إلى داعش .

هل هناك جديد ؟! هكذا أجمل المتحدث عرضه حيث خلص التقرير إلى أنه في حين لا يرتبط الإرهاب بالفقر وتدني مستويات التعليم ، يبدو أن غياب الشمول يشكّل أحد عوامل الخطر المؤدية لتحول التشدد إلى تطرف عنيف . والبطالة لها بالتأكيد دور فعال . فالسياسات التي تشجع على خلق فرص العمل ، من ثمّ ، لا تفيد الشباب الساعين وراء فرصة عمل فحسب ، بل قد تساعد على إحباط انتشار التطرف العنيف وتأثيراته الملازمة على النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي .

ملخص المداخلات :

جاءت مداخلات الحاضرون ما بين مؤيد للفكرة التي طرحها التقريرين وما بين معارض ولكل وجهة نظر تؤيدها بعض المؤشرات ، كما كان هناك حالة من الجدل الشيق في نقد منهجية إعداد التقريرين من الناحية الأكاديمية ، وأشار البعض الآخر أن أنه قد يكون هناك بعض التعارض في عرض الأفكار بالتقريرين كما يمكن أن يكون هناك بعض الأفكار المعروضة موجهة لأغراض سياسية تخدم مصالح دول وأقاليم معينة .